الاصول السابقة اوصافا للباري سبحانه كل منها من متعلقات
التوحيد اقتضى ذلك تقديمها ليعلم ما توحدت به ذاته تعالى
عن سائر الذوات من الازلية والابدية والتعالي عن الجسمية
والجوهرية والعرضية فان قلت فلم لم تقدم التوحيد على الكلام
في الاستواء والرؤية قلت لان الكلام في ذلك تتمة للكلام على نفي
الجسمية ونحوها واعلم ايضا ان الوجوب بمعنى انتفا قبول الانقسام
وبمعنى انتفا التشبيه والباري تعالى واحد بكل من المعنيين ايضا
اما الاول فلتعاليه عن الوصف بالكمية والتركب من الاجزا
والحد والمقدار واما الثاني فحاصله انتفا المشابهة له تعالى بوجه
من الوجوه حتى يستحيل ان يوجد واجبان فاكثر وهذه الاحكام
هي التي عقد هذا الاصل لاثباتها بالدليل استدل لاثباتها
الامام الحجة حجة الاسلام الغزالي بقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا فقال وبرهانه سياق الاية ثم قال وبيانه اي
بيان البرهان وهو الاية فمرجع الضمير في عبارة الحجة البرهان
وهو الاية وفي عبارة المصنف هو قوله تعالى لواده وهو الاية
فالمعنى فيهما واحد والمراد على كل منهما بيان وجه دلالتها
وهو انه لو كانا اثنين يعني لو فرض وجود اثنين كل منهما متصف
بصفات الالوهية التي منها الارادة وتمام القدرة واراد
احدهما امرا فالثاني ان كان مضطرا الى مساعدته كان
هذا الثاني مقهورا عاجزا ولم يكن الها قادرا وان كان
قادرا على مخالفته ومدافعته كان الثاني قويا قاهرا

والاول

والاول ضعيفا قاصرا فلم يكن الها قاهرا انتهى وفي نسخ
الاحيا ضعيفا قادرا بدل قاهرا وهذا الذي ذكره حجة الاسلام
ابتدا التقرير برهان التوحيد لا للزوم الفساد المذكور في
الاية فليس بيانا للاية وانما بيانها بيان لزوم الفساد على
تقدير التعدد وذلك ان تقول بل بما ذكره الحجة لدلالتها ببرهان
التوحيد المعروف ببرهان التمانع بنا على ما في الاية من الاشارة
اليه كما سياتي التنبيه عليه في كلام العلامة العلا البخاري
وانما سموه ابتدا التقرير بالنظر الى عبارة الاية كان معناه
تعلق لزوم الفساد بتقدير التعدد وها نحن نقرره انتهى
فنقول الكلام في اثبات التوحيد بلزوم الفساد عند التعدد
كما نطقت به الاية اما ان يكون مع الملي او مع غيره والمراد
بالملي من اتبع ملة نبي من الانبيا وهو معناه المشهور والمراد به من
اعتقد حقيقة ملة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المصنف والملائم لكلام
هو الثاني فاما الملي فيلزمه القطع بوقوع فساد هذا النظام
على التقدير المشار اليه في الاية اي تقدير تعدد الاله اذ
هو يعني الملي قاطع بان الله تعالى اخبر بوقوعه مع التعدد وما
اخبر تعالى بوقوعه فهو واقع لا محالة لاستحالة الخلف في خبره تعالى
واما غيره اي غير الملي فيجوزه ذلك ايضا اي يلزمه القطع بوقوع
فساد هذا النظام بتقدير التعدد جبرا اي من جهة الجبر اي التنبيه
له بحاجة نبوته الملة اي كونها حقا من المعجزات الباهرة التي منها
القران الكريم الباقي اعجازه على وجه الدهر ادلة قائمة على

Copyright © King Saud University

بيانا للاية وتفسيرا م